الاقتصاد الاخضر هو حاضر ومستقبل البشرية

بقلم/ عبد المعطي أبو زيد

رئيس التحرير

أصبح التوجه إلى "الاقتصاد الأخضر" خياراً حتمياً أمام كل الدول، وطريقاً للبقاء وليس فقط لرفاهية البشر.

فقبل عقدين فقط من الزمان، كان الحديث عن الاقتصاد الاخضر والطاقة المتجددة وحماية البيئة نوعاً من الترف الذي يقتصر على المجتمعات المتقدمة، وتتبناه أحزاب "الخضر" التي نشأت في القارة الأوروبية في تسعينيات القرن الماضي.

أما اليوم، فقد تعاظم التحدي أمام كافة الشعوب، وأصبحت التغيرات المناخية أحد أهم المؤثرات على صحة البشر، ونفاذ الموارد والتصحر، والتغير البيئي المؤثر على الكائنات والنشاط الطبيعي على سطح الكرة الأرضية من نباتات وحيوانات ومياه عذبة وأرض صالحة للزراعة ولعيش الإنسان.

من هذا المنطلق أصبح الخيار الحتمي أمام الإنسانية هو التعاون المشترك لمواجهة آثار التغيرات المناخية، خاصة وأن مصادر الانبعاثات الكربونية المدمرة للبيئة والمهددة للحياة في الدول النامية، يأتي من مجموعة الدول المتقدمة الأكثر استهلاكاً للوقود الملوث للبيئة.

ولا شك أن القارة الآسيوية، قارة الصناعة والعلوم المتقدمة أيضاً، والمخزن البشري لأكثر من نصف سكان العالم، عليها مسئولية المبادرة وقيادة الجهود الدولية للاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة القائمة على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتجددة.

وبسبب التكلفة الباهظة لإجراءات حماية البيئة والتكيف معها، والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر خاصة في مجالات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، وكذلك الزراعة الحديثة ووسائل الانتاج التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية وإعادة تدويرها واستخدامها، فإن التعاون الدولي في هذا المجال يعد أمراً حتمياً، فليس بمقدور دولة بمفردها القيام بذلك دون تبادل الخبرات والتمويل والمشروعات المشتركة.

من هذا المنطلق، فإن مصر اهتمت بالتعاون مع مختلف التجارب الدولية في مجال الاقتصاد الأخضر بما في ذلك البرامج التي تخصصها المنظمات الدولية والاقليمية

المعنية بتشجيع هذا التوجه.

فمصر تضطلع بدور محوري في مجال الطاقة المتجددة ومواجهة التغيرات المناخية والتكيف معها في إطار رؤية مصر (2030) وما تضمنته بشأن التنمية المستدامة، وأطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية في مجال انتاج الهيدروجين، وخصصت الكثير من الحوافز والمميزات لتشجيع الاستثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، واهتمت بتكثيف التعاون مع كافة الدول بما في ذلك الدول الآسيوية، حيث يعد التعاون المصري – الصيني، على سبيل المثال، أحد الركائز الأساسية للجهود المشتركة في هذا المجال.

لكل هذه المعطيات، اهتمت دورية للّهآفاق آسيويةللّه بتخصيص ملف هذا العدد لعرض التجارب والخبرات الآسيوية في مجال الاقتصاد الاخضر، والتعريف بكافة جوانبه، حيث يمثل خياراً أساسياً من أجل حاضر البشرية ومستقبل أجيالها، وتضمن الملف مساهمات لقامات مرموقة على المستوى العلمي في مجال الاهتمام بجوانب الاقتصاد الأخضر حيث تضمن دراسة موسعة للدكتور أحمد عبد الحافظ عن استثمارات الاقتصاد الاخضر في مصر، تم فيها إلقاء الضوء على سياسات مصر لتحفيز الاستثمار في هذا المجال، وكذلك أبرز المشروعات الحالية والمستقبلية في مجال الاقتصاد الأخضر، فضلاً عن المزايا التي تتمتع بها مصر في مجال إنتاج الطاقة المتجددة.

كما تضمن الملف دراسة قيمة للدكتورة أماني فوزي عن للّهمشروعات التعاون الاقليمي في آسيا في مجال الاقتصاد الأخضرللّه وهو موضوع مهم كنموذج للتعاون الدولي الاقليمي وايضاً لإبراز ما تحققه مجموعة الدول الآسيوية من منافع مشتركة من هذا التعاون، ومعظمها دول رائدة في التنمية المستدامة.

أما دراسة الدكتورة للّهنعمة عبد الرحمنللّه فجاءت عن للّهالمدن الذكية لتدعيم استراتيجية الاقتصاد الاخضر، وهو موضوع مهم بالنسبة لمصر التي تخوض تجربة رائدة في مجال المدن الجديدة، كمدن ذكية تعتمد على الطاقة الخضراء، ووسائل النقل والخدمات غير الملوثة للبيئة.

وأخيراً، تضمن الملف دراسة عالمية قيمة عن التحول نحو الاقتصاد الاخضر في منطقة آسيا، ترجمتها الاستاذة/ دينا نصر البرديني عن اللغة الانجليزية.

آملين أن يكون في هذا الملف ما يفيد المهتمين والباحثين في مجال الاقتصاد الاخضر، ودعم الخبرة المصرية في هذا المجال ذي الأولوية الوطنية والدولية الكبيرة.